

تقرير

الجميل يتهم «سوكلين» بمحاولة رشوته: خطة النفايات تنفذ مساء اليوم

الأمين العام لمجلس الوزراء السابق سهيل البوجي. وأتت «دعوة» البوجي على خلفية تساؤل الجميل عن التقارير التي كان يرفعها مجلس الإنماء والإعمار إلى المجلس حول العوائق التي كانت تشوب عملية الفرز والمعالجة.

وكان رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر قال في الجلسة: «من أول يوم، كنا نقول إن معمل كورال لا يكفي للمعالجة (...) والأرض المخصصة للمعالجة كانت تتسع لـ 300 طن بينما الكمية كانت 1400 طن، لهذا لم تجر المعالجة كما يجب»، فسأل الجميل: «هل رُفعت تقارير فعلاً إلى مجلس الوزراء أم بقيت في جوارر الأمين العام للمجلس؟». السؤال كرّره كنعان على الجسر: «هل أعلم مجلس الإنماء والإعمار الحكومة بأن التعهّد قبض مستحقات لقاء خدمات لم يُنفّذها؟»، وطرح الجميل سؤالاً آخر: «لماذا لم تتوقف عن الدفع لقاء الخدمة التي لم تتم؟». فكان تعليق الجسر: «هناك خدمة منقوصة، نتيجة عدم توافر مكان للمعالجة»، ولكن إذا كان المجلس يدرك أنه ما من أماكن للمعالجة «كيف جرى شمول بلديات في ما بعد وعلى أي أساس جرى تسعير التكلفة على هذه البلديات؟» سأل النائب أنطون زهرا.

ولفت النائب حكمت ديب إلى أن أوزان النفايات التي كانت تتقاضى «سوكلين» على أساسها أجورها مُضاعفة وغير حقيقية. وقال الجميل: «اكتشفنا أثناء إعدادنا لعمل معالجة النفايات في بكفيا أن المنطقة تُنتج 7 أطنان من النفايات في الوقت الذي كنا ندفع لقاء معالجة 20 طناً». هنا كان جواب الجسر أن هناك استشاريين كانوا مكلفين إجراء هذه المهمة، فسأله كنعان: «هل تكدتم كمجلس أن هناك رقابة جدية على الأوزان والمعالجة؟ الفروق كبيرة جداً». فرد الجسر: «نفذنا قرارات مجلس الوزراء بحذافيرها»، في إشارة منه إلى أن المسؤولية ملقاة على الحكومات المتعاقبة واللجان الوزارية.

2700 مليار ليرة ديون على البلديات

«كيف يمكن لمجلس الإنماء والإعمار أن يتغاضي عن عدم تخصيص مجلس الوزراء المرجح الذي يُقتطع منه الأموال؟»، يسأل الوزير السابق شربل نحاس، مُشيراً إلى أنه «لا يمكن للمجلس أن يرتب مالا لمصلحة سوكلين على حساب الدولة من دون وجود أي سند يجيز اقتطاع هذه الأموال من حسابات البلدية أو الدولة».

أفان و700 مليار ليرة، بلغ حجم الديون المتراكمة على البلديات جراء عقود النفايات، بحسب كنعان. في هذا الصدد، قال المدير العام لوزارة المالية إن بعض مداخل البلديات أقل من المطلوب منها لمعالجة نفاياتها، وهو ما أدى إلى صرف أموال من الخزينة وترتيب فوائد عليها. وقال النائب ياسين جابر إن الهدر يطاول كل لبنان والخزينة دفعت نحو 200 مليون دولار كدين عام لسوكلين، بينما معظم بلديات لبنان لم تستفد من خدماتها.

«هذا الملف خطأً بخطأً وبدأ الخطأ مع شهيبي، لماذا اعيد تكليفه؟ هذه سلطة سياسية تعمل بأسلوب مافيووي وتستعين بقضاء وإعلام فاسد»، هذا ما قاله النائب عباس هاشم مختزلاً المشهد.

ابتداءً من مساء اليوم، سيُباشر تنفيذ خطة النفايات، بحسب وزير الداخلية نهاد المشنوق، مصادر في «الداخلية» أكدت أن «تدابير أمنية ستواكب عملية التنفيذ»

هديك فرفور

أعلن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، أمس، أنه «ستجري المباشرة بتنفيذ خطة النفايات مساء غد (اليوم)». وعزت مصادر الوزارة تنفيذ الخطة مساءً «لأسباب لوجستية تتعلق بتفادي زحمة السير وغيرها». وعمّا إذا كانت الشاحنات التي ستنقل النفايات إلى مطمر الناعمة ستحظى بمواكبة أمنية، قالت المصادر إن «تدابير ستنفذها القوى الأمنية وفق ما تقرر في الإجتماع الأمني الأخير الذي ترأسه رئيس الحكومة تمام سلام». في غضون ذلك، واصلت حملة «إقفال مطمر الناعمة» أعمال «التعبئة» الشعبية. وسعيًا لامتصاص الغضب، زار وزير الزراعة أكرم شهيب، مساء أمس، بعض بلدات المنطقة. إلا أن الناشط في الحملة أجود العياش قال إن شهيب «أخبر أن رفضنا لن يتغيّر ولن نقبل إعادة فتح المطمر». لافتاً إلى أن «التحويل» باستخدام هو لمنع الناس من المشاركة في الاعتصام عند مدخل المطمر.

في المقابل، واصلت شركة سوكلين إصدار بياناتها «التوضيحية»، إذ لفتت إلى أن ازدياد الكلفة على مر سنوات أتت «نتيجة زيادة حجم الأعمال التعاقدية المنفذة وتوسعة نطاق العمل الجغرافي لعمليها في كل من بيروت وجبل لبنان، ويتمثل ذلك بأعمال الجمع عبر ازدياد كميات النفايات بنسبة سنوية تماشيًا مع ازدياد عدد السكان وازدياد عدد البلديات التي تجري خدماتها، وعبر ازدياد كميات النفايات وأعمال الطمر». مصادر متابعه أشارت إلى أن ما تقوله سوكلين «صحيح ولكنه ناقص، وبالتالي عليها أن تعلن عن حجم الكميات التي كانت تتزايد سنويًا لكي تتبين نسبة زيادة الكلفة على أساس الطن الواحد، كما عليها أن تصارح الرأي العام بأن عقودها تتضمن مراجعة سنوية للأسعار، وهو ما كان يجري دائماً بحسب ارتفاع الأكلاف واجور اليد العاملة والحاجة إلى المزيد من التجهيزات».

الجواب على «توضيح» الشركة، أتى على لسان النائب سامي الجميل في ختام جلسة لجنة المال والموازنة المخصصة لمحااسبة «المتورطين في ملف النفايات»، أمس، إذ أعلن أنه سيرفع دعوى جزائية ضد سوكلين «لكشف ما تعرّضت له أنا شخصياً من محاولات رشوة ولفتح ملفات الرشى التي دُفعت». مُدخلة الجميل جاءت بعد نقاشات بين أعضاء اللجنة خلصت إلى «أولوية» محاسبة الحكومات المتعاقبة التي كانت تحتضن «ملائكة المتعهدين»، على حدّ تعبير رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان. وطلبت اللجنة بحضور الوزراء المعنيين بملف النفايات إلى الجلسة المقبلة، وهم: وزير الداخلية والزراعة ووزير البيئة محمد المشنوق، فضلاً عن طلب «استجواب»

هودي على لبنان

هذه الإشكالية اليوم في النظرة إلى علاقة السعودية بلبنان والمسيحيين فيه، بدأت تأخذ أبعاداً جديدة في ضوء العلاقات التي تربط السعودية بالقوى المسيحية، وخصوصاً ما بعد 2005. لا شك أن السعودية نسجت علاقة مع شخصيات من قوى 14 آذار المسيحية لم تكن يوماً من حلقة المقربين منها، وكذلك فإنها طورت كثيراً علاقتها مع القوات اللبنانية ورئيسها الدكتور سمير جعجع، علماً بأن علاقتها بحزب الكتائب قديمة. من هنا، برز قرار سعودي أبلغ إلى جهات معينة أن الرياض لم تدعم تسوية باريس الحربية، بل هي أيدت أي اتفاق يرضى عنه حلفاؤها المسيحيون، وحين تأكدت لها معارضتهم الشديدة للتسوية نأت بنفسها عنها كلياً.

وفي حين أعيد الاعتبار إلى علاقة السعودية مع العماد ميشال عون، وخصوصاً في المرحلة التي كان فيها عون يتحاور مع الرئيس سعد الحريري، إلا أن العلاقة التي بدت في ظاهرها متدهورة على خلفية موقف باسيل من حزب الله في مؤتمر القاهرة، لم تجنح نحو مزيد من التنازح بين الطرفين، علماً بأن عون أبعد نفسه عن التجاذب مع السعودية، ولم ترتفع حدة الخلاف والكلام بين الطرفين، ما ساهم في حصر الأزمة وتداعياتها، من دون أن ننسى أن حزب الله حرّز عون من تبعة الخلاف بينه وبين السعودية، خلال خطاب الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله، وكذلك فإن تفاهم عون وجعجع ساهم أيضاً في إطفاء نار أي تصعيد محتمل.

لكن الأزمة لا تزال في بداية الطريق، والخطوات السعودية تتجه إلى مزيد من التصعيد، وما يحصل إقليمياً، ولا سيما في سوريا، يعطي مزيداً من الانطباعات بأن الوضع الداخلي مقبل على تشنجات إضافية في ما يتعلق برئاسة الجمهورية أو ارتدادات التدابير السعودية. وهذا الأمر كليل بأن يضع القوى المسيحية على مفترق حساس، في السعي إلى المفاضلة بين دعم الرياض أو دعم حزب الله وبين تحييد لبنان عن مسار العاصفة. وللحظاظ المصرية الحالية لا تسمح لها بكثير من الارتخاء قبل المبادرة الفعلية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.



حزب الله خلفه مع عون من تبعات الخلاف مع السعودية (هيلم الموسوي)

خصوصيتها مع دمشق ونظام الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، في رؤيته وتعامله مع القيادات اللبنانية، وخصوصاً المسيحية. وهي ظلت مع مصر، على مواقف ثابتة في التواصل مع المؤسسات الرسمية ومع رئاسة الجمهورية. وإذا كانت الدوائر السعودية تذكر دوماً بالمؤتمرات التي شاركت فيها للدفاع عن لبنان داخل لبنان وخارجه، ترى أن اتفاق الطائف هو الخلاصة الأساسية لموقفها من لبنان، رغم التحفظ السوري حينها، ولموقف جميع القوى التي دعمت الاتفاق، ولا سيما المسيحيين منهم.

هل يوافق مصرف لبنان؟

الاعتماد اللبناني للاستثمار، بشراء جزء مهم من أسهمه (نحو 24%) في حال فشل في تأمين مساهمين لشراؤها، علماً بأن إبرام مثل هذه الاتفاقية سيقربها في بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار (كطرف فيها) الطرف الآخر نفسه الذي يملك حصة الأغلبية في بنك الام.

ثالثاً - لم توضح هيرميس سبب اشتراطها موافقة مصرف لبنان على كل الصفقة؛ فما عدا مساهمة شركة «كابيتال إنترناشيونال هولدينغ»، التي وافقت على شراء أسهم بقيمة 89 مليوناً و100 الف دولار، فإن أكثرية المساهمات الأخرى تقع ضمن حدود نسبة الخمسة في المئة التي لا يحتاج انتقالها إلى مساهم جديد إلى موافقة مسبقة من مصرف لبنان. بحسب

خسائر غير ملحوظة أو حسابات مشكوك فيها بعد إنجاز عملية البيع. ثانياً - ان القرارات التي أعلنتها المجموعة توحى كما لو أن الصفقة كلها مشروطة بموافقة مصرف لبنان المسبقة على صيغة المرحلة الثانية من عملية البيع. فالمجموعة لم تحدد بوضوح ما إذا كانت ستنتفذ المرحلة الأولى من عملية البيع في حال عدم موافقة مصرف لبنان على «اتفاقية ضمان تغطية ائكتاب غير قابل للإلغاء» مع بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار، لبيع حصة المجموعة المصرية المتبقية للمرحلة الثانية. ترجح مصادر مصرفية متابعة أن لا يوافق مصرف لبنان على مثل هذه الاتفاقية، كونها تلزم بنك الاعتماد اللبناني، الذي يمتلك بالكامل بنك



هيرميس: إنعام الصفقة على سعر 1,2 مرة القيمة الدفترية يجعلها صفقة مميزة (هيلم الموسوي)

مصادر متابعه، فإن إتمام المرحلة الأولى من صفقة البيع لا يحتاج إلى موافقة مصرف لبنان إلا في مساهمة شركة «كابيتال إنترناشيونال هولدينغ»، ليس فقط لأن حصتها من البنك سترتفع إلى 35% تقريباً، بل أيضاً لأن هذه الشركة تتصل بورثة خالد بن محفوظ، الذين وردت أسماؤهم في اللائحة التي وزعتها هيئة التحقيق الخاصة (مكافحة تبييض الاموال) على المصارف مطلع هذا العام، وطلبت أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع الأشخاص والشركات والجمعيات الواردة فيها. تؤكد رئيسة مجلس إدارة EFG HERMES، منى صلاح الدين نو الفقار، في حديث إلى «العربية» (أمس)، أن «الصفقة معلقة على شرط

(الأخبار)